الأمم المتحدة

A/57/PV.50

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٥٠**
الخميس، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد حسين (إثيوبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلام وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية

تقريرا الأمين العام (A/57/384 و A/57/584)

مذكرة من الأمين العام (A/57/336)

مشروع القرار (A/57/L.20)

السيد ستاغنو (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): يُشرفني أن أتكلم بصفتي رئيس منظومة التكامل لأمريكا الوسطى بالنيابة. وأود أن أبدأ بشكر الأمين العام على تقديم التقرير الذي ننظر فيه الآن.

إن التاريخ القريب لأمريكا الوسطى مثال حي على صحة وسرمدية المبادئ الأساسية للأمم المتحدة. منذ عشرين عاما، عندما نظرت الجمعية العامة في هذا البند للمرة الأولى، كانت منطقتنا منغمسة في أزمة سياسية واقتصادية وعسكرية عميقة، وكانت تعصف ببعض البلدان اضطرابات داخلية. وكانت بلدان كبرى تتنافس من أجل السيطرة على المنطقة. وحاولت مجموعات مسلحة أخرى الاستيلاء على السلطة. وكان هناك مئات الآلاف من اللاجئين والنازحين. وارتكبت انتهاكات لا تُحصى لحقوق الإنسان. والاتجار غير المشروع بالأسلحة عرَّض المنطقة كلها للخطر.

وفي ذلك الوقت، كان اهتمام المجتمع الدولي الرئيسي هو وقف الصراعات المسلحة. وبعد عشرين عاما، لم تكن الحالة لتصبح مختلفة بشكل أكثر مما هي عليه. المنطقة تنعم بالسلام الآن. والديمقراطية تعززت. وفي العام الماضي فقط، أجريت انتخابات حرة في هندوراس، ونيكاراغوا، وكوستاريكا وكل بلداننا مرت بتحولات سياسية عميقة الجذور جدا، وبتغيرات اقتصادية واجتماعية أيضا، بغرض

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-69279 (A)
0269279

تعزيز التنمية الاقتصادية وبناء مجتمعات أكثر ديمقراطية، وأكثر عدلا وأكثر إنصافا. والحقوق الأساسية تُحترم احتراما تاما.

واليوم، كل بلد من بلداننا فيه مدافع عن حقوق الإنسان. وهذا التحسين الجذري يرجع أولا وقبل كل شيء إلى التزام شعوبنا وحكوماتنا القوي جدا بالسلام، والديمقراطية واحترام الكرامة الإنسانية.

إلا أن التقدم المحرز ما كان له أن يتحقق أبدا لولا التأييد السياسي والدعم الاقتصادي المستمرين المقدمين من المجتمع الدولي بشكل عام وهذه المنظمة بشكل خاص. وفي العقدين الأخيرين تحسنت بشكل منتظم كل مؤشرات التنمية البشرية – متوسط العمر المتوقع، معدل معرفة القراءة والكتابة، ومستوى التعليم، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. وفي الوقت الراهن، حكوماتنا ملتزمة بتحسين هذه المؤشرات باستمرار عن طريق تنفيذ برامج اجتماعية تستهدف تخفيف حدة الفقر والبطالة، وتحسين الأمن العام، وتعزيز النظام القضائي، ودعم الإدارة العامة ومكافحة الفساد. وفي جملة أمور، تعكف حكوماتنا من جديد، على بذل الجهود لمكافحة الجريمة العادية والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، التي أصبحت في السنوات الأخيرة تهدد أمن مواطنينا.

وعلى مدى العقدين الماضيين، نعمت منطقتنا ببعض فترات من النمو الاقتصادي. بيد أن اقتصاداتنا قد تدهورت في العام الماضي نتيجة للمناخ الاقتصادي الدولي غير المواتي ولحدوث انخفاض في الصادرات. ومن دواعي الأسف أن اقتصاداتنا ما زالت شديدة الحساسية للتقلبات التي تطرأ على الأسواق العالمية. ولهذا السبب، ولكفالة التنمية الاقتصادية المستدامة في منطقتنا، تتفاوض بلداننا على إبرام مجموعة من اتفاقات التجارة مع نظرائنا خارجها. كذلك تبذل بلداننا جهوداً ملموسة لتكييف عملية التكامل في أمريكا الوسطى وتعزيزها وزيادة دعمها، ولا سيما في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياحية.

وقد التزمت حكوماتنا بمكافحة توافر الأسلحة الصغيرة والاتجار بها. وقد عقدت جلسة إقليمية مؤخراً في سان خوسيه، بكوستاريكا، لتنسيق تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وفي ختام اجتماع سان خوسيه، اعتمدت خطة لتنفيذ برنامج العمل المذكور على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وفي مجال البيئة، تضطلع بلداننا ببذل الجهود لتعزيز الممر الإحيائي لأمريكا الوسطى. ويتألف هذا الممر من منظومة مناطق طبيعية تخضع لإدارة خاصة، ومناطق متعددة الاستخدامات، ومناطق تصل بينهما. ويتمثل الغرض منه في حماية التنوع البيولوجي والنهوض بنوعية الحياة التي يحياها السكان.

ومن دواعي الأسف أن أمريكا الوسطى عرضة للكوارث الطبيعية بدرجة عالية. فقد كنا في الأعوام الأخيرة ضحية للأعاصير المدمرة ميتش وكيث وميشيل وللزلازل التي أصابت السلفادور في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، وللجفاف الذي نكبت به المنطقة برمتها، وقد تسببت تلك الكوارث الطبيعية في فقدان الكثير من أرواح البشر، وفي قدر كبير من الخسائر المادية. وكرد فعل لتلك الكوارث، اعتمدت حكوماتنا مجموعة من التدابير للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والإقلال من آثارها إلى أقصى حد. ومن هذه التدابير اعتماد الاستراتيجية الإطارية للتقليل من مواطن الضعف ومن الكوارث في أمريكا الوسطى، وكذلك اعتماد خطة أمريكا الوسطى الخمسية للفترة ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤ للتقليل من مواطن الضعف ومن آثار الكوارث ٢٠٠٤.

ولا شك في أن الحالة قد تحسنت في أمريكا الوسطى تحسناً ملموساً في العقدين الأخيرين. بيد أن هذه العملية لم تكتمل بعد. ويجب علينا الآن أن نعزز الإنجازات التي تحققت وأن نواصل إحراز التقدم في بناء مجتمعات أكثر عدلاً وديمقراطية وسلاماً. ونثق في أنه بوسعنا أن نستمر في الاعتماد على دعم المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، ونحن نسير في هذا الطريق الجديد.

وختاماً، أود أن أتطرق إلى مشروع القرار الذي صدر اليوم في الوثيقة A/57/L.20 بشأن هذا الموضوع. وبوصف وفدي المقدم الرئيسي لمشروع القرار، فإنه يرحب بأي اقتراحات لتحسين هذا النص، ويدعو جميع الوفود الأخرى للانضمام إلى قائمة مقدميه. وسنطلب نشر صيغة منقحة إذا اقتضت الضرورة.

السيد أغيلار سينسر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): ترتبط المكسيك مع بلدان أمريكا الوسطى بروابط تاريخية وثقافية وجغرافية متينة، وتولي أولوية عالية لعلاقاتها الثقافية مع كل منها، ومع المنطقة برمتها. وقد دعمت حكومة المكسيك حكومات أمريكا الوسطى وشعوبها في جهودها المبذولة لإقرار السلام والوفاق الوطني، ولتعزيز مؤسساتها الديمقراطية، ولتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أعقاب الصراعات. ويتمثل هذا الدعم في عدد كبير من أنشطة التعاون الثنائي والإقليمي الملموسة في المجالات السياسية والعلمية والتقنية والثقافية والتعليمية والاقتصادية، فضلاً عن المساعدات الإنسانية المقدمة في حالات الطوارئ.

وفيما يتعلق بالتعاون الإقليمي، يود وفدي أن يشير إلى مؤتمر القمة الخامس لآلية توكستلا للحوار والتنسيق الذي عقد في ميريدا بالمكسيك في حزيران/يونيه من هذا العام، وقد اعتمد رؤساء الدول أو الحكومات في أمريكا الوسطى والمكسيك في تلك المناسبة إعلان ميريدا الذي يتمثل الهدف الرئيسي منه في إنشاء رابطة دول أمريكا الوسطى كوسيلة لتحقيق مستويات أكبر من الرفاه والتنمية المستدامة في المنطقة، في إطار من الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والسلام المستدام والدائم. وأكد القادة في جملة أمور تأييدهم لخطة بويبلا – بناما، وهي اقتراح قدمته المكسيك لتعزيز التنمية الاقتصادية، فيه رؤية إقليمية مستدامة لتعزيز روابط الاتصال في أمريكا الوسطى، ولا سيما في الجزء الجنوبي من بلدي. كما شاركت المكسيك بنشاط في الجهود الإقليمية الرامية إلى إيجاد الممر الإحيائي لأمريكا الوسطى.

وقد تم الآن التغلب على الصراعات المسلحة في أمريكا الوسطى. بيد أنه ما زال يلزم بذل جهد متصل من جانب حكوماتها وشعوبها، بدعم مستمر من المجتمع الدولي، للوفاء الكامل بالالتزامات الواردة في اتفاقات السلام ولكي يتسنى التعامل بشكل فعال مع الأسباب الجذرية لتلك الصراعات. وقد كان دور الأمم المتحدة أساسياً في هذا السياق، ولابد من أن يظل كذلك.

وقد درسنا بإمعان تقرير الأمين العام الأخير عن الحالة في أمريكا الوسطى (A/57/384) والتقريرين المتعلقين بغواتيمالا (A/57/587) وتقريره عن أعمال بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا (A/57/336) على وجه التحديد. ويمكن للمرء أن يرى من التقريرين الأخيرين أنه بالرغم من إحراز بعض التقدم في الوفاء بالالتزامات المقطوعة بموجب اتفاقات السلام، ما زال يتعين عمل الكثير من أجل التوصل إلى سلام متين دائم لا رجعة فيه في غواتيمالا. ومن دواعي قلقنا بصفة خاصة الزيادة في انتهاكات حقوق الإنسان، وهي حالة تقلص دون شك الآمال التي يعقدها أهل غواتيمالا على عملية السلام.

وترى المكسيك أن وجود بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا كان إيجابياً للغاية؛ فقد أضفى على تنفيذ اتفاقات السلام شيئاً من اليقين والموثوقية. وقد حظيت هذه المهمة بالاعتراف بها على نطاق واسع من جانب كل الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وشعب غواتيمالا. وهذا هو السبب الذي يجعل حكومة بلادي، التي تلتزم التزاما كاملا بعملية السلام في غواتيمالا منذ بدايتها، تؤيد طلب حكومة غواتيمالا من أجل استمرار وجود تلك البعثة حتى نهاية عام ٢٠٠٤ كجزء من هذه العملية، آخذة في الحسبان فترة الانتخاب التي تقترب وعملية انتقال الحكم المقرر أن تتم في عام ٢٠٠٤. وفي هذا الصدد، يحيط وفد بلادي علما مع الارتياح بتقرير الأمين العام بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، الذي يوصي بتمديد تلك الولاية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ عملا باتفاق سابق. ويشير التقرير أيضا إلى نية الأمين العام في أن يبدأ مشاورات مع الدول الأعضاء في المنظمة حول الطلب المقدم من غواتيمالا.

ويرى وفد بلادي أن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد عام ٢٠٠٣ يجب أن يتم الاتفاق عليه في الوقت الذي نحدد فيه بوضوح المهام التي ينبغي أن تقوم بها حكومة غواتيمالا لتوطيد عملية السلام.

إننا نجري مشاورات مع الدول الأعضاء، لا سيما مع أصدقاء عملية السلام، فيما يتعلق بمشروع القرار بشأن تجديد ولاية البعثة، الذي دأب وفد بلادي على تقديمه بشكل تقليدي. وأنا على ثقة من أننا سنكون قادرين في الأيام القليلة المقبلة على توزيع وتقديم النص الذي نأمل أن يُعتمد بتوافق الآراء.

فيما يتعلق بتوطيد السلام في السلفادور، تقدر حكومة بلادي الجهود التي تبذلها حكومة السلفادور من أجل الوفاء بالتزاماتها النهائية بموجب اتفاق السلام بحيث يمكن للأمم المتحدة أن تكمل عملها التحققي من تلك العملية قبل نهاية العام الحالي. وفي هذا الصدد، ترحب المكسيك بالتدابير التي اعتمدتها حكومة السلفادور من أجل إنشاء صندوق بأموال كافية لضحايا الحرب. وبما أن المكسيك هي بلد المقر لاتفاق السلام الذي أبرم قبل عقد مضى ومن أصدقاء عملية السلام، فإنها تدعم تطلع حكومة السلفادور إلى وضع نهاية لهذه الفترة بطريقة ناجحة وبأسرع ما يمكن.

ومما يشجع حكومة المكسيك كذلك الجهود التي تبذلها حكومتا غواتيمالا وبليز في إطار منظمة الدول الأمريكية بغية التوصل إلى حل للنزاع الإقليمي بين هذين البلدين. وهذا مثال يحتذى بالنسبة لهذه المنطقة. فهو يبين مرة أخرى أن الخلافات التي من هذا النوع يمكن حسمها من خلال المفاوضات.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على التزام حكومة بلادي بالعمل بنشاط مع كل بلد من البلدان الشقيقة في المنطقة من أجل تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة.

السيد بالديبيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): يشرفني أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للأمين العام لتقديمه التقرير بشأن الحالة في أمريكا الوسطى بالإضافة إلى التقرير الثالث عشر لبعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا. لقد أدى الإسهام الذي قدمته الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى خلال العقد المنصرم إلى تحقيق إنجازات هامة تتجلى في القوة المتنامية للمؤسسات الديمقراطية، وتوطيد السلام، فضلا عن تعزيز واحترام حقوق الإنسان في أمريكا الوسطى. ويذكر التقرير بشأن الحالة في أمريكا الوسطى كل ذلك، ولهذا أود أن أوضح أن تلك النتائج أدت إلى تحسن ظاهر في ظروف المعيشة في مناطق

كبيرة من أمريكا الوسطى كانت تعاني من صراعات مسلحة لسنوات طويلة. وأصبح بإمكان سكانها في الحاضر والمستقبل، لا سيما الذين ينتمون إلى أضعف الفئات، أن يتطلعوا إلى مستقبل واعد.

لقد انقضى عقدان بالفعل منذ أن بدأنا عملية السلام في أمريكا الوسطى، والواقع أن كولومبيا ظلت منذ اللحظة الأولى لبدايتها واعية بشكل دائم لكل ما تتكشف عنه تلك العملية، ليس كمراقب سلبي وإنما كبلد صديق يهتم كثيرا بحفز ودعم سلام وطيد ودائم. وقد يبدو من أوجه المفارقة أن بلدا مثل بلدي يعاني من صراع داخلي لأكثر من أربعة عقود من الزمن يحاول في نفس الوقت التوصل إلى حلول لتحقيق السلام في مناطق أخرى. ولكن الواقع يبين لنا أن مصاحبة الآخرين خلال عملية ما للسلام تثري رؤيانا للسلام وتسمح لنا بأن نكمل جهود الآخرين ونطبق نماذج تنطوي على بعض العناصر المشتركة في ظروفنا الفردية وواقعنا الحالي. ومن ثم، أرجو أن تسمحوا لي بأن أكرر التأكيد على التزام بلدي القوي بتوطيد سلام دائم في أمريكا الوسطى التي تواجه الحاجة إلى تعزيز عمليات تحول عميق من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

إن كولومبيا، بوصفها عضوا في مجموعة أصدقاء غواتيمالا، تدرك الجهود القوية جدا التي تبذلها غواتيمالا، البلد الشقيق، لتنفيذ أحكام اتفاق السلام، وكذلك الدور الأساسي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في هذا الخصوص. ويمثل استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة في غواتيمالا ضمانا أساسيا لبلوغ الأهداف التي اقترحت منذ أن تم التوقيع على اتفاق السلام. وتثق كولومبيا في التزام شعب وحكومة غواتيمالا بتنفيذ أحكام اتفاق السلام ولهذا، نؤيد الطلب المعروض من أجل تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا بدءا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

بالنسبة للسلفادور، نشدد على أهمية الجهود التي جعلت حكومة ذلك البلد تكمل تنفيذها لاتفاق السلام، الأمر الذي يشكل تقدما حقيقيا صوب مراحل جديدة من التعايش والتقدم في هذا البلد. وبوصفنا عضوا في فريق أصدقاء الأمين العام، فإننا نود كذلك أن نكرر التأكيد على الحاجة إلى قيام الأمين العام بإضفاء الطابع الرسمي على اللحظة الأخيرة لعملية التحقق هنا في هذه القاعة. وما لم نتوصل إلى هذه الحقيقة النهائية، فإننا نكون قد أبقينا على حالة عدم اليقين لسبب غير مستساغ.

السيد فلوريس (اسبانيا) (تكلم بالاسبانية): سبق لممثل الدانمرك أن تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، ويؤيد وفد بلادي تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به. ولكن، في ضوء العلاقات الوثيقة جدا التي تربط بلادي بالمنطقة، ولأن اسبانيا تنتسب إلى مجموعة أصدقاء عملية السلام في غواتيمالا، أود أن أتقدم ببعض الملاحظات الإضافية.

يسر اسبانيا أن الحوار السياسي والاقتصادي القائم بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا الوسطى ما زال يتواصل قدما، كما أكد المؤتمر الوزاري الذي عقد في شهر أيار/مايو الماضي في مدريد برئاسة اسبانيا. وفي ذلك المؤتمر، التزمت بلدان المنطقة بتعزيز التكامل والديمقراطية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي. وستواصل اسبانيا، ضمن الاتحاد الأوروبي وفي محافل أخرى على حد سواء، بذل كل جهد لدعم تلك الأهداف.

وإن التقدم المحرز في المفاوضات بشأن النزاع الإقليمي القائم بين غواتيمالا وبليز، والجهود التي يبذلها رئيس نيكاراغوا بولانيوس، وفي مقدمة كل ذلك، الذكرى السنوية العاشرة لتوقيع اتفاقات السلام في السلفادور، التي

سنحتفل بها هذا العام، كلها أمور تبعث فينا شعورا كبيرا بالأمل في هذا الصدد. ولكن، يبقى الكثير مما يجب القيام به.

وتود اسبانيا في البداية، أن تشكر الأمين العام على جودة وحسن توقيت التقارير التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، التي تضطلع، من خلال انتشارها الإقليمي، بدور فعال بشكل خاص في متابعة تنفيذ اتفاقات السلام في غواتيمالا.

ولكننا نشير بأسف، في هذا الصدد، إلى تردي الوضع عموما في البلد في السنة الماضية، لا سيما في مجال حقوق الإنسان، كما أشارت إليه الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة هيلاني.

ويشهد بلدنا، بقلق عميق، التهديدات المتواصلة ومحاولات الابتزاز التي يتعرض لها أشخاص ومؤسسات يعملون للدفاع عن حقوق الإنسان؛ وقلة التقدم بشأن اتفاق هوية السكان الأصليين وحقوقهم؛ وإعادة ظهور دوريات الدفاع المدني. وإننا قلقون، بشكل خاص، إزاء استفحال مناخ الإفلات من العقاب، كما تبين من نقض الإدانات الصادرة بشأن جريمة اغتيال القس هيراردي، والمسائل القانونية المتعلقة بتطبيق عقوبة الإعدام، والوقف المؤقت الذي تم التعهد به والذي لم يطبق حتى الآن.

غير أن اسبانيا واثقة بأن الالتزام الذي تعهد به الرئيس بورتيو أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقات السلام بجوانبها كافة سيصبح حقيقة. وتقر بلادنا بالجهود التي يبذلها الرئيس بورتيو لتعزيز المصالحة الوطنية، التي أدت مؤخرا إلى جوانب تقدم في مجالات تشريعية محددة، وعلى سبيل المثال، اللامركزية والتمييز العنصري. وتؤيدها حكومتنا تأييدا كاملا.

فمن خلال هذه العملية، وفرت البعثة مساعدة لا تقدر بثمن. وترى اسبانيا أن من المستصوب أن تضع البعثة في السنة المقبلة خطة انتقالية تحدد فيها المؤسسات والمنظمات الغواتيمالية التي ستضطلع بمهام البعثة. وبالنظر إلى هذا الانتقال الضروري، وكون الانتخابات العامة ستجري في البلاد بنهاية العام المقبل، تود اسبانيا اقتراح مد ولاية البعثة لما بعد نهاية عام ٢٠٠٣، بالترافق مع خفض عدد الموظفين فيها تدريجيا، بهدف تسهيل عملية الانتقال وكفالة استقرار الحكومة المقبلة في البداية.

السيد لاغوس بيزاتي (السلفادور) (تكلم بالانكليزية): إن البند المعني بالحالة في أمريكا الوسطى وضعته الجمعية العامة قيد النظر منذ عام ١٩٨٣، في وقت كانت المنطقة عرضة لأزمة سياسية. وإن الصراعات الداخلية في بعض البلدان لم تؤد إلى عدم الاستقرار والمجابهة ضمن بلدان المنطقة وفيما بينها فحسب، ولكنها أصبحت أيضا عاملا للمجابهة ضمن إطار الحرب الباردة – وهي حالة أثّرت سلبيا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب أمريكا الوسطى.

ونُسّر اليوم، بعد عقدين تقريبا، بالنتيجة الإيجابية التي أسفرت عنها الجهود المبذولة لمعالجة الحالة: قرار حكومات أمريكا الوسطى المتمثل في اضطلاعها بمسؤولياتها حيال شعوبها؛ ومساعدة الأمم المتحدة؛ والتضامن والدعم والتعاون من المجتمع الدولي، لا سيما من البلدان الصديقة، وهي كلها لديها مصلحة في أن تشهد ترسيخ دعائم السلام والاستقرار في أمريكا الوسطى.

إن التقدم الإيجابي الذي تشهده الحالة في أمريكا الوسطى تظهره سنويا التقارير التي يقدمها الأمين العام بشأن هذا البند، لا سيما منذ عام ١٩٨٧، عندما أعربت الجمعية العامة عن تأييدها لاتفاق ”إجراءات إقامة سلام وطيد دائم في أمريكا الوسطى“، الموقّع في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧، وعندما طلبت إلى الأمين العام تأمين دعمه وبذل مساعيه

الحميدة للحكومات في المنطقة لتحقيق تلك الأهداف – ولاية أكدها مجلس الأمن مجددا وأيدها في عام ١٩٨٩. وتلك القرارات أصبحت أساسا لاشتراك الأمم المتحدة بشكل أكبر في السعي إلى حل مشاكل أمريكا الوسطى.

وإن عملية صنع السلام المعقدة والصعبة في أمريكا الوسطى أدت إلى تغييرات موضوعية عادت بالفائدة بشكل أفضل على شعوب المنطقة التي تتمتع اليوم بمزيد من الحرية والديمقراطية وتصان حقوقها الإنسانية وحرياتها الأساسية. وفي المجالين الاقتصادي والاجتماعي، تعمل الحكومات على توسيع نطاق الفرص من منظور برامج التنمية الوطنية التي تتمحور حول الشؤون الإنسانية.

ولكن، كما ذكر الأمين العام في آخر تقرير له عن الحالة في أمريكا الوسطى، تجدر الإشارة إلى أن شعوب المنطقة وحكوماتها ما زالت تواجه تحديات خطيرة يجب التصدي لها، بالرغم من عدم قصورها على بلداننا، بنفس الحدة والأولوية اللتين اعتمدتا في حل أزمة أمريكا الوسطى وحسم الصراعات الداخلية. وهذا سيمكننا من تفادي أي تأخير في تحقيق أهدافنا والاستفادة من مواردنا وطاقتنا، بغية مواصلة تعزيز التنمية وتوطيد المؤسسات الديمقراطية – المؤسسات الناجمة عن عملية السلام ومؤسسات أخرى – الضرورية لتحسين نوعية حياة شعوبنا.

إن دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي سيكون بالغ الأهمية في هذا الصدد، لأنه، فيما يجب أن نواصل مكافحة العوامل الهيكلية التي أدت إلى الأزمة السياسية والعسكرية، فإننا نقوم بذلك بموارد مالية وطبيعية محدودة مع التعامل، طوال الوقت، مع عواقب الكوارث الطبيعية. وسيكون من المفيد دائما أن تستكمل جهودنا بالمساعدة حتى نقلل، إلى الحد الأدنى، لا ضعف المنطقة حيال القوى الطبيعية فحسب، وإنما أيضا الظروف السلبية الناجمة عن بيئة اقتصادية دولية تؤثر على المجالات الاقتصادية الأولية لبلدان المنطقة، وبغية تعزيز أهداف السلام والحرية والديمقراطية والتنمية.

وأود أن أشير إلى عنصر محدد من عناصر الحالة في بلدي يرتبط بتنفيذ اتفاقات السلام.

خلال الثمانينات من القرن الماضي – وهي الفترة التي يمكن أن تسمى بـ ''العقد الضائع'' بقدر ما يتعلق الأمر بالتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لشعبنا – انشغلت السلفادور بصراع داخلي مسلح وصل إلى نهايته لحسن الحظ بتوقيع اتفاقات السلفادور للسلام في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وقامت الأمم المتحدة بعملية للتحقق من تنفيذ أحكام تلك الاتفاقات ورصد تنفيذها – وهي العملية التي بدأت في وقت مبكر في عام ١٩٩١، عندما استهلت الأمم المتحدة عملية محدودة للتحقق من اتفاق سان خوسيه المعني بحقوق الإنسان، الذي تم إدراجه فيما بعد في اتفاقات السلام.

وكانت عملية الانتقال من الحرب إلى السلام بمثابة حافز للشعب السلفادوري. وخلال فترة الانتقال هذه تعين عليه أن ينفذ تنفيذا كاملا كل الالتزامات التي تم التعهد بها في اتفاقات السلام وأن يمضي مرة أخرى على المسار المؤدي إلى أوضاع معيشية عادية، خالية من الخوف والعنف اللذين أثّرا تأثيرا جوهريا في جميع عناصر المجتمع.

ونعتقد اعتقادا راسخا – وتشاركنا في هذا الاعتقاد بلدان صديقة شاركت بصورة مباشرة في تطوير عملية السلام في السلفادور أو تابعتها عن كثب – بأنه تم، بحلول الذكرى السنوية العاشرة للتوقيع على اتفاقات السلام، في ١٦ كانون الثاني/يناير من هذه السنة، الوفاء الكامل بالالتزامات والتعهدات المتضمنة في تلك الاتفاقات.

ونرحب، في هذا السياق، بتعليقات الأمين العام بأننا بلغنا المرحلة الختامية من عملية التحقق التي تقوم بها الأمم

المتحدة في السلفادور. ويمكن الآن استكمال ذلك بتأكيد الالتزام بتشغيل متسم بالكفاءة والفعالية لصندوق الجرحى والمعوقين بسبب الحرب – وهذه هي القضية الأخيرة المتبقية التي تتصل بعملية التحقق.

ومن الأهمية بمكان التأكيد من جديد على الإرادة السياسية التي أظهرتها حكومة السلفادور طوال فترة عملية تنفيذ اتفاقات السلام والتأكيد من جديد أيضا على تقديم معلومات عن التدابير المتخذة في هذا الصدد بموافقة الجمهورية على قانون وبعد ذلك تخصيص موارد مالية من الميزانية الوطنية من أجل القيام بصورة ملائمة بتشغيل صندوق الجرحى والمعوقين بسبب الحرب، الذي سيقدم المساعدة للمستفيدين.

وتجدر الإشارة – وهذا أمر يدعو إلى التشجيع – إلى أن تقرير الأمين العام خلص إلى أن الحالة في السلفادور آخذة في التطور بصورة إيجابية. وبالرغم من أننا لم نتمكن من حل جميع مشاكلنا، ليس ثمة شك في أن تحولا جوهريا كبيرا قد حدث داخل المجتمع السلفادوري ذاته، لا سيما نتيجة لإرادة وجهود شعب وحكومة السلفادور، فضلا عن القوى السياسية المهتمة التي ترغب في إنشاء مجتمع سلمي وديمقراطي وعادل ومنصف.

ونود أن نؤكد على أننا تمكنا من الاعتماد على دعم غير مشروط من المجتمع الدولي والأمم المتحدة، ونعرب عن خالص شكرنا لهما. ونعرب بصفة خاصة عن امتناننا للأمين العام، ولأسلافه، ولجميع موظفي الأمم المتحدة الذين شاركوا بطريقة أو أخرى في جهد التحقق. ونحن على ثقة من أنهم سيتمكنون من مواصلة عملهم الممتاز حيثما يكون مطلوبا في أجزاء أخرى من العالم.

في الختام، تؤكد حكومتي من جديد التزامها وعزمها الأكيدين على مواصلة السير على المسار المؤدي إلى توطيد مجتمع يعمه الوئام – مجتمع يعمل لا من أجل إحراز تقدم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي لجميع أفراد شعب السلفادور فحسب، بل لمنطقة أمريكا الوسطى بأكملها أيضا.

السيد روزنثال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): لقد سبق لزميلي السفير برونو ستاغنو سفير كوستاريكا، أن تكلم بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في منظومة تكامل أمريكا الوسطى، وإننا بطبيعة الحال، نوافق تماما على بيانه. ولهذا سيقتصر بياني على التكلم عن الحالة في غواتيمالا، وبصفة خاصة، عن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا.

وفي هذا الصدد، أود أن أبدأ بالإعراب عن الشكر للأمين العام على تقديمه التقريرين المتضمنين في الوثيقتين A/57/384 و A/57/584. وأود أن أعرب أيضا عن الشكر لمجموعة أصدقاء عملية السلام في غواتيمالا، الذين يقومون، حسبما ذكر ممثل المكسيك آنفا، بإعداد مشروع قرار سيقدمونه في غضون وقت قصير في هذه الجلسة. وأود أن أنوه بخاصة بعمل البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة، التي يقوم موظفوها بتنسيق المشاورات بشأن مشروع ذلك القرار.

وفي السنوات الماضية، في مثل هذا الوقت، نظرنا في الحالة في أمريكا الوسطى بصورة عامة كما نظرنا في الحالة في غواتيمالا بصفة خاصة. وكما يعلم الأعضاء في الجمعية العامة فإن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا تعمل في بلدي منذ عام ١٩٩٤. وكان هدفها الأصلي التحقق من الامتثال للاتفاق المعني بحقوق الإنسان، ولكن ولايتها اتسعت في عام ١٩٩٧ لتشمل دعم الأطراف التي وقّعت على اتفاقات السلام في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بتنفيذ المهام في مجالات التحقق والتيسير والإعلام والمساعي الحميدة.

والعمل بصدد هذه الاتفاقات ما زال جاريا في الوقت الحاضر، وهو يتصف بأوجه التقدم، فضلا عن أوجه القصور بل وحتى الانتكاسات. وكان وجود بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا بمثابة عنصر حيوي في تلك العملية. ولقد أثنى رئيس جمهوريتنا ألفونسو بورتيو، في معرض كلمته التي ألقاها في هذه القاعة في شهر أيلول/سبتمبر في الجلسة العامة الثالثة، على دور البعثة، ووصفها بـ ''الضمير المرهف للدولة''.

ونظرا للتأخير في تنفيذ اتفاقات السلام الذي أصبح واضحا في عام ٢٠٠٠، نتيجة عدد من العوامل ورد وصف لنشأتها ونطاقها في التقارير التي قدمها لنا الأمين العام بصورة دورية، تقرر أنه ينبغي تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا حتى نهاية سنة ٢٠٠٣، مع انتقال مهامها بصورة تدريجية إلى كيانات وطنية أو، حيثما أمكن، إلى هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة. ويجري حاليا تنفيذ هذه العملية، ويجري أيضا تخفيض قوام البعثة بصورة تدريجية سنة بعد أخرى بهدف انسحابها في نهاية المطاف.

معروض علينا عدد من تقارير الأمين العام التي تقدم سردا لحالة تنفيذ اتفاقات السلام في الوقت الراهن. وأود أن أذكر من ضمنها التقرير السابع عن التحقق من الامتثال لاتفاقات السلام (A/56/1003) والتقرير الثالث عشر عن حقوق الإنسان (A/57/336) وتقرير الأمين العام عن الحالة في أمريكا الوسطى، المذكور سلفا، وتقرير الأمين العام عن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا (A/57/584)؛ ومذكرة الأمين العام التي يحيل بها التقرير الذي أعده أولارا اوتونو، ممثله الخاص المعني بالأطفال والصراع المسلح (A/57/402)، الذي يتضمن تقريرا عن زيارة السيد اوتونو إلى غواتيمالا من ٢٤ إلى ٢٨ شباط/فبراير من هذا العام.

وتشكل هذه التقارير سويا صورة مختلطة للتقدم في بعض المناطق وللركود وحتى النكسات في مناطق أخرى. وعلى الرغم من أننا نعتقد أن بعض التقارير، وتحديدا تلك المتعلقة بالحالة في أمريكا الوسطى، تبخس في حق التقدم المحرز، فنحن ندرك أوجه القصور في الامتثال لاتفاقات السلام التي ظلت تتراكم وأن العديد من الأهداف التي حاولنا تحقيقها لا تزال بعيدة عن التحقيق. وترتبط بعض المجالات التي لاحظنا فيها نكسات بأمور حساسة منها احترام حقوق الإنسان وتعزيز المجتمع المدني.

ليس الآن وقت توجيه اللوم عن الصورة غير المرضية الماثلة أمامنا. وبالطبع فقد اعترفت الحكومة بقيادة الرئيس ألفونسو بورتيو بنصيبها من اللوم، المتعلق بالنوايا بقدر أقل من تعلقه بتنفيذ الالتزامات. ويجب أيضا إبراز أن دينامية العملية ظلت تولد مقاومة من جانب جماعات الضغط المختلفة التي شعرت بأنها متأثرة سلبا بإجراءات معينة. وعلاوة على ذلك ظلت بعض الدوائر متشبثة بمواقفها العنيدة ضد عملية المصالحة التي تمس إليها الحاجة. وعلى القدر نفسه من الأهمية توجد الظروف المحيطة: اقتصاد متأثر سلبا بعوامل خارجية — تحديدا بالأسعار المتدنية للسلع الأساسية – التي نجم عنها ارتفاع مستوى البطالة وضغوط على مالية القطاع العام. وهذه الضغوط تصعّب مواجهة عواقب التعهدات التي تم الالتزام بها.

بيد أنه على الرغم من أن المشاركين في العملية أكدوا مجددا التزامهم الكامل بالاتفاقات، يظل العديد منها ينتظر التنفيذ. وقد قامت الأطراف الموقّعة على العملية بتنظيمها وإعادة جدولتها، بالتشاور العريض مع المجتمع المدني. ويبدو أن المهام الواجب إنجازها في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠، وبعد ذلك تم تأجيلها إلى الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ لن تنجز. ولكن على الأقل، هناك نية بإعادة إنعاشها، كما تم الاتفاق عليه أثناء آخر اجتماع للمجموعة الاستشارية،

المعقود في واشنطن في شباط/فبراير، التي لُخِّص عملها في تقريرين مرحليين صدرا مؤخرا بغرض المتابعة. ولكل تلك الأسباب، من الأساسي تمديد وجود بعثة التحقق.

لكن هناك المزيد: بموجب النظام الحالي، سيتم سحب البعثة حينما تنهي الإدارة الحالية مدتها في نهاية عام ٢٠٠٣، في فترة انتقالية يكون من المستصوب خلالها الاحتفاظ بوجود الأمم المتحدة في غواتيمالا لسنة إضافية – طوال عام ٢٠٠٤ – لضمان مواصلة منطق السلام في المستقبل. ولذلك حينما خاطب الرئيس ألفونسو بورتيو الجمعية العامة أثناء المناقشة العامة يوم ١٢ أيلول/سبتمبر، أوضح:

”ستنتهي فترة حكم حكومتي في أكثر من عام بقليل، وحينذاك ستكون بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا قد خططت للانسحاب؛ لقد قامت البعثة بدور أساسي كالضمير المرهف للدولة وأيدت بقوة التغيرات الأساسية التي تمت. نحن ممتنون لما قامت به البعثة من جهد ونود هنا أن نلتمس تمديد ولايتها إلى آخر عام ٢٠٠٤ لكي تكون بجوارنا حينما نتحول إلى حكومة جديدة. وأملنا أن يسلِّم فريق الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا مقاليد أعماله بصورة منتظمة إلى الهيئات القومية وكذلك إلى برامج الأمم المتحدة ووكالاتها في الحالات المناسبة“. (A/57/PV.3، ص ١٠)

وعلاوة على ذلك، لم تكتف الحكومة بطلب استمرار وجود الأمم المتحدة لفترة إضافية محدودة. فعلى سبيل المثال، تم الاستماع في اجتماع المائدة المستديرة فيما بين القطاعات لحوار ثقافة السلام والتصالح، الذي عقد الشهر الماضي ورأسه رئيس أساقفة غواتيمالا وحضره أكثر من ٢٠٠ ممثل عن منظمات المجتمع المدني، إلى العديد من البيانات التي طالبت بنفس الشيء. وعلى نفس المنوال، ذكر الممثل الخاص أولارا أوتونو في تقريره، بعد الإحاطة علما بما وصفه بالتأثيرات الشديدة الإيجابية للبعثة بأن هناك قلقا ”واسع النطاق، لا سيما داخل المجتمع المدني، إزاء خطط عدم التجديد للبعثة بعد انتهاء عام ٢٠٠٣“. (A/57/402، الفقرة ٢٠)

أخيرا، نحن على دراية بالصعوبات العملية، وفوق كل شيء بالصعوبات المتعلقة بالميزانية التي من شأن تمديد ولاية البعثة أن يتسبب فيها. ولكن يجب أن أشدد على أننا نقترح تمديد وليس استدامة وجود البعثة. وكما أوضحنا مسبقا، نحن نقبل فكرة التخفيض التدريجي المتزايد لعدد أفراد البعثة، ويتبعه انسحابها النهائي. ولا نعتقد أن من شأن ذلك أن يكون غير متوافق مع الرؤية التي ترى الانسحاب في نهاية عام ٢٠٠٤ عوضا عن عام ٢٠٠٣، خاصة مع مراعاة حقيقة أننا نفكر في وجود مخفض جدا في السنة النهائية مقارنة بالسنوات السابقة. ولذلك، فنحن على اقتناع بأن الدول الأعضاء في الجمعية العامة ستشاركنا تطلعاتنا، مما يمكننا من الاستفادة من استثمار المنظمة الكبير في الجهد والموارد لمساعدة الغواتيماليين في تعزيز عملية السلام والديمقراطية والتنمية.

السيد براون (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نجتمع هنا اليوم لتناول بند مهم وهو ”الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلام وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية“. وصحيح أن الوضع يختلف مع اختلاف كل بلد من بلدان المنطقة، ولكنها جميعا تتسم بأهمية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة، لأن أمريكا الوسطى ترتبط ارتباطا وثيقا ببلدنا بحكم الموقع الجغرافي والتاريخ وبحكم الأواصر المتينة التي تربط بين الشعوب، وهو الأهم. وقد رحبنا في الولايات المتحدة بأعداد كبيرة من أبناء أمريكا الوسطى. ونحن نقدر

المساهمات المثمرة التي يقدمونها لمجتمعنا، وروابط النسب التي أقاموها بين أمتينا.

في العام الماضي، أحرزت أمم المنطقة تقدما كبيرا بشأن مجموعة من الأهداف التي تسهم في توثيق العلاقة فيما بينها. فالتكامل الاقتصادي بدأ يتعمق ويأتي معه بمجموعة من المزايا المهمة. وقد أعلنت الولايات المتحدة نيتها الدخول في مفاوضات حول اتفاق للتجارة الحرة مع المنطقة. وهذا الاتفاق، بعد إبرامه، سيكون له أثر إيجابي هائل على النمو الاقتصادي والتنمية في المنطقة.

ونرحب باستكمال عملية التيسير بين بليز وغواتيمالا تحت رعاية منظمة الدول الأمريكية، وبإسهام كبير من هندوراس، فيما يتعلق بتراعهما الحدودي الذي طال أمده منذ قرون. ومع ذلك، نلاحظ مع القلق وجود نزاعات حدودية متبقية في المنطقة، ونحث دول أمريكا الوسطى على حسم القضايا الحدودية لما فيه الخير العميم للمنطقة وسكانها.

إن أمريكا الوسطى تقدم للعالم مثالا لما يمكن إنجازه عندما توحد الأمم كلمتها على تحقيق أهداف مشتركة. فقبل أعوام غير طويلة كانت المنطقة تعج بحروب أهلية دامية. واليوم، تحكم السلطات المدنية سيطرتها على جميع القوات المسلحة التي تواصل تحسين طابعها الاحترافي، والتماس دور أكثر إيجابية في المجتمع، مثل تقديم الإغاثة في حالات الكوارث، والمساعدة في إرساء الأمن الحدودي. وتوجت اتفاقات السلام السلفادورية لعام ١٩٩٢ بخاتمة ناجحة، ونحن نحث الأمين العام على الاعتراف رسميا بتلك الحقيقة.

وفي غواتيمالا، وعلى الرغم من التقدم المحرز في عملية السلام التي بدأت في ١٩٩٦، ما زال هناك الكثير مما يتعين إنجازه وبخاصة في مجال حقوق الإنسان وإصلاح الجهاز العسكري. ونحن نؤيد التوصية بالإبقاء على بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا لرصد التقدم المحرز حتى نهاية عام ٢٠٠٤.

وعلى الرغم من الانطلاقات التي تحققت، فلا يزال بالمنطقة قدر كبير من العمل الذي يتعين القيام به. والحكومات تدرك أن الفساد كالسرطان الذي ينخر في نسيج المجتمع بأسره، ويأخذ الطعام، فعليا، من أفواه الأطفال الجياع. وظهور الجريمة عبر الوطنية في المنطقة يرتبط ارتباطا وثيقا بآفة الفساد. ونحن نحث دول المنطقة على المشاركة بالكامل في آلية متابعة اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، والحد من ظاهرة الإفلات من العقاب، وملاحقة الفساد في صفوفها. ونطلب من كل دولة أن تضاعف جهودها في محاربة المنظمات الإجرامية الدولية والاتجار غير القانوني وغير المشروع بالأسلحة والمخدرات والأشخاص. وينبغي لكل بلد أن يوقّع ويصدق على بقية المعاهدات الدولية المناهضة للإرهاب.

ونحن سعداء بالنجاحات التي تحققت في الماضي، ونتطلع إلى الألفية الجديدة بكثير من الأمل، ونتعهد بالعمل يدا بيد مع بلدان أمريكا الوسطى لمعاجلة كل القضايا ذات الاهتمام المتبادل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة المتعلقة بهذا البند.

وأود أن أبلغ الأعضاء بأننا سنتخذ إجراء بشأن مشروع القرار A/57/L.20 في موعد لاحق.

وبهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٨ من جدول الأعمال.

البند ٣٠ من جدول الأعمال (تابع)

دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد

مشروع قرار A/57/L.10

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة أجرت المناقشة المتعلقة بالبند ٣٠ من جدول الأعمال في جلستها العامة الثالثة والأربعين المعقودة يوم الاثنين الموافق ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

وأود أن أعلن أنه، بعد عرض مشروع القرار A/57/L.10، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: إثيوبيا، الأردن، إكوادور، بنن، بوركينا فاسو، الجمهورية الدومينيكية، زمبابوي، غابون، غامبيا، فيجي، قبرص، كمبوديا، كوبا، كولومبيا، لبنان، مالي.

وستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/57/L.10. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار A/57/L.10 (القرار ١٢/٥٧).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٦٧ من جدول الأعمال

منطقة سلام وتعان في أمريكا الجنوبية

مشروع قرار (A/57/L.7)

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالاسبانية): في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢، قرر رؤساء دول أمريكا الجنوبية في اجتماعهم المعقود في غواياكيل بإكوادور، أن يعلنوا منطقة أمريكا الجنوبية دون الإقليمية منطقة سلام وتعاون.

ومنطقة السلام والتعاون في أمريكا الجنوبية لا تماثل مناطق السلام التي أعلنتها بلدان عدم الانحياز أثناء الحرب الباردة لتحرير بعض المناطق من الصراع بين الشرق والغرب. وكانت مناطق السلام في ذلك الوقت موجهة لرفض التناحر بين الدولتين العظميين وكتلتيهما. ومنطقة السلام والتعاون في أمريكا الجنوبية أفضل من ذلك، إذ أنها موجهة لرفض أية فرضية لصراع يشبه الحرب بين ديمقراطيات أمريكا الجنوبية.

وتبين الخبرة التجريبية للعلاقات الدولية المعاصرة أن الديمقراطيات لا تشجع نشوب صراعات مسلحة فيما بينها. وفي هذا السياق، تريد ديمقراطيات أمريكا الجنوبية أن ترسخ هذا الاتجاه من خلال إنشاء منطقة سلام وتعاون في أمريكا الجنوبية.

وستهدف منطقة السلام والتعاون، في مرحلتها الأولى، إلى تعزيز الشفافية ورعاية تدابير بناء الثقة المتعلقة بالدفاع والأمن بين بلدان أمريكا الجنوبية، بما في ذلك التخلص من أسلحة الدمار الشامل والألغام المضادة للأفراد، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبعد ذلك، ترى بيرو أن منطقة السلام والتعاون ستسعى إلى الحد من نفقات الدفاع على نحو فعال وتدريجي، ومن ثم، تنتقل إلى مرحلة أكثر تعقيدا، وهي نزع السلاح.

إن منطقة السلام هذه ليست هدفا جغرافيا سياسيا في حد ذاته. وينبغي أن يكون الغرض النهائي منها الإفراج عن الموارد بغية تخفيف حدة الفقر في أمريكا الجنوبية، لأن الفقر يهدد الحكومات الديمقراطية لبلداننا.

وستعمل منطقة السلام في أمريكا الجنوبية أيضا على تهيئة مناخ موات للتعاون وتكوين جبهة مشتركة ضد شرور الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة

والتخريب ضد الديمقراطية، وتمثل هذه جميعها مخاطر العصر الرئيسية التي تهدد أمن منطقتنا دون الإقليمية.

ولما كانت الجمعية العامة قد أحاطت علما بأهداف منطقة السلام والتعاون هذه، أود الآن أن أعرض مشروع القرار A/57/L.7، المعنون ''منطقة سلام وتعاون في أمريكا الجنوبية''. يتناول مشروع القرار في فقراته الديباجية الجهود الإقليمية ودون الإقليمية التي تمثل الأساس لمنطقة السلام والتعاون المقترحة. ويدرك أيضا الهدف الثابت لدول أمريكا الجنوبية باعتماد تدابير تساهم في الحد الفعلي والتدريجي من نفقات الدفاع في المنطقة بهدف إتاحة موارد كبيرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها، مع أخذ الاحتياجات الأمنية لكل بلد في الحسبان.

وهذه مسألة هامة جدا، لأننا بتعزيز الثقة والشفافية والحد من الإنفاق العسكري، نسعى إلى منع المخاطرة بسباق تسلح جديد في شبه القارة. فضلا عن ذلك، فإن تكلفة آخر جيل من الأسلحة والمعدات التكنولوجية تجعل الحصول عليها متعذرا، ولماذا لا نقول بل حتى غير أخلاقية، في ضوء الاحتياجات الاجتماعية لبلداننا. وهذا الهدف، وهو أبعد ما يكون عن أن يكون مثاليا، لهو نهج واقعي ومعقول.

وفي فقرة المنطوق الأولى، ترحب الجمعية العامة بإعلان منطقة أمريكا الجنوبية منطقة سلام وتعاون. وهذا الجانب مهم، لأن الإعلان يبين الجهود التي تستحق الثناء، والتي تسعى إلى الإسهام في تدعيم السلم والأمن في هذا الوقت الحرج، الذي يتعرض فيه المجتمع الدولي للتهديد من الإرهاب الدولي وانتشار وتطوير أسلحة الدمار الشامل.

وفي الفقرات اللاحقة من المنطوق، تشيد الجمعية وترحب بالالتزامات الواردة في إعلان منطقة السلام، مثل القرار باستبعاد استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين دول أمريكا الجنوبية، وحظر أسلحة الدمار الشامل، والقضاء التام على الألغام المضادة للأفراد، وتطبيق برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة والقضاء عليه، وتعزيز الشفافية، والحد التدريجي من مشتريات الأسلحة.

أخيرا، تناشد الفقرة الأخيرة من المنطوق، دول المجتمع الدولي للمساهمة والتعاون في تحقيق الأهداف الواردة في الإعلان بشأن إقامة منطقة سلام وتعاون في أمريكا الجنوبية.

وتأمل بلدان أمريكا الجنوبية أن تعتمد هذه الجمعية مشروع القرار هذا، الذي يمثل مساهمة دون إقليمية في السلم والأمن الدوليين، بتوافق الآراء.

السيد غاييغوس شيريبوغا (إكوادور) (تكلم بالاسبانية): يسر وفدي أن يعرب عن دعمه الكامل لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/57/L.7، المقدم في إطار بند جدول الأعمال ١٦٧، ''منطقة سلام وتعاون في أمريكا الجنوبية''.

إن إكوادور وبلدان أمريكا الجنوبية الأخرى، تقيم علاقاتها الدولية على أساس الاحترام الصارم للقواعد والمبادئ التي تشكل جزءا من التقليد القانوني، وتلك الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية، من بين مبادئ أخرى. وبالتالي، فإن تعزيز السلم والأمن وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، والدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والتكامل الإقليمي والتنمية المتسقة لشعوبنا، جميعها ركائز أصيلة لتقاليدنا القانونية ودورنا في المجتمع الدولي.

قبل ما يزيد على ثلاثين عاما بدأت بلدان الأنديز أول عملية تكامل دون إقليمية في أمريكا اللاتينية. وحتى هذا التاريخ قطعنا شوطا كبيرا، واليوم، يغطي التكامل بين بلدان الأنديز جميع جوانب حياة المجتمع – التجارة في السلع والخدمات؛ وحرية الحركة للأفراد ورؤوس الأموال؛ وتنسيق

سياسات الاقتصاد الكلي؛ والتكامل المادي؛ والهجرة؛ والبعد الاجتماعي؛ وبديهي، سياسة خارجية موحدة.

وفي هذا الصدد، يرد التزام بلدان الأنديز بالسلام والأمن والتعاون في إعلان كلاباغوس المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، وكذلك التزام ليما وميثاق الأنديز للسلام والأمن، الذي اعتمد في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وهي صكوك توجه سياستنا الخارجية، وتبرز قرارنا بالعيش في سلام. ويتشاطر المجتمع الدولي رؤيتنا وقرارنا الذي لا يتزعزع بالتعاون من أجل التنمية ورفاه شعوبنا.

وبالنسبة لقضايا أمريكا الجنوبية الإقليمية، قمنا برعاية إنشاء منطقة تجارة حرة بين مجتمع الأنديز والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي، وكذلك تعزيز وتعميق العلاقات بين هاتين المجموعتين دون الإقليميتين. وفي هذا السياق، فإن بيان برازيليا الصادر في الاجتماع الأول لرؤساء أمريكا الجنوبية عام ٢٠٠٠ ونتائج الاجتماع الأول لوزراء خارجية جماعة الأنديز والسوق المشتركة للجنوب وشيلي الذي عقد في لاباز في العام الماضي تنطوي على أهمية خاصة بالنسبة لتحديد رؤية مشتركة ترسخ الدعائم والأعمال الرامية إلى إنشاء منطقة سلام وتعاون في أمريكا الجنوبية.

إن التهديدات التي يواجهها السلم والأمن الدوليان والاستقرار الديمقراطي ورصد حقوق الإنسان تختلف بمحض طبيعتها في بداية القرن الحادس والعشرين. ويقل الآن حدوث صراعات مسلحة بين الدول والجيوش النظامية، إلا أن الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والعنف العرقي والديني والتخلف والفقر والإجحاف المفرط والظلم الاجتماعي، كلها مخاطر ضخمة يجب أن يشترك جميع أعضاء المجتمع الدولي في مواجهتها بغية إحراز التقدم في بناء عالم أكثر أمانا وعدلا ووحدة.

وفي الاجتماع الثاني لرؤساء أمريكا الجنوبية، الذي عقد في غواياكيل في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢، اعتمد إعلان منطقة سلام وتعاون في أمريكا الجنوبية. ولا شك في أن هذا حدث تاريخي يصور أفضل تقاليد التفاهم والتعايش السلمي بين شعوب المنطقة ومنطقة السلام في أمريكا الجنوبية، التي تتجسد أسسها وآلياتها ومبادؤها التوجيهية في مشروع القرار المعروض علينا اليوم، هي تعبير عن قرارنا الثابت بأن نعيش في سلام وبأن نشترك في التصدي للتهديدات التي يواجهها السلام الدولي وبأن نتعاون تعاونا وثيقا من أجل تحقيق التنمية المتناسقة لشعوبنا ضمن إطار من الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

وختاما، أود أن أشير إلى قضية يوليها بلدي قدرا خاصا من الانتباه والأهمية، وتصور هذه القضية بحق الاتجاه الإيجابي للعلاقات وللتعاون الفعال بين شعوب منطقتنا. قبل أربع سنوات، ومن خلال عملية طويلة لمفاوضات السلام، بمشاركة الأرجنتين والبرازيل وشيلي والولايات المتحدة، حسمت إكوادور وبيرو النزاع الإقليمي الذي أوقع الشقاق بينهما منذ الاستقلال. والآن، يعيش بلدانا فترة تعاون متبادل. فتزايد التجارة وتوطيد الصلات السياسية والثقافية والدبلوماسية والرؤية المشتركة لمشاكل العالم المعاصر والإيمان بالقانون والالتزام بالتكامل الإقليمي وتعزيز الثقة، كل ذلك أسهم بشكل فريد في توطيد علاقاتنا الثنائية في بداية القرن الحادي والعشرين. وليس هناك حد للمنافع الحقيقية للسلام والأمن والتعاون.

السيد مورا (البرازيل) (تكلم بالاسبانية): ترحب البرازيل بعرض بيرو للإعلان المتعلق بمنطقة السلام والتعاون في أمريكا الجنوبية، الذي وافق عليه رؤساء أمريكا الجنوبية.

لقد أكد الرؤساء من جديد في اجتماعهم في غواياكيل في تموز/يوليه ٢٠٠٢ إيماننا بالقيم والمبادئ

الديمقراطية وبالدفاع عن حقوق الإنسان الأمر الذي لا مندوحة منه لتعزيز عملية البناء وبمنطقة مشتركة في أمريكا الجنوبية. وأكدوا من جديد أيضا الالتزام الضروري بالمبادئ الرئيسية للمنظمة، وهي البحث عن حلول سلمية للصراعات وحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

وتوافق الآراء في غواياكيل، وهو نتيجة طبيعية لعملية بدأها رؤساء أمريكا الجنوبية في برازيليا عام ٢٠٠٠، يعترف بأهمية توسيع نطاق الهيكل الأساسي الإقليمي وتدعيمه بوصفه عاملا أساسيا في تكامل المنطقة الاقتصادية لأمريكا الجنوبية وفي تنمية بلدانها. وفي هذا الصدد، أدرك الرؤساء ضرورة استكشاف العلاقة المتبادلة بين الهيكل الأساسي والتنمية في إطار مبدأ الإقليمية المتسمة بالانفتاح بناء على نتائج تحليل مبادئ أساسية خمسة، هي منظور اقتصادي – جغرافي واستدامة اجتماعية وكفاية اقتصادية واستدامة بيئية وتنمية مؤسسية.

ونظرا لاقتناع الرؤساء بأن التكامل الطبيعي لمنطقة أمريكا الجنوبية سيجعل تعبئة القدرات الاقتصادية الهائلة للمنطقة أقرب ما تكون إلى الكمال، وافق الرؤساء على تعزيز عمليات التكامل في أمريكا الجنوبية وتوسيع نطاقها من خلال سياسات فعالة للتعجيل بالنمو الاقتصادي بأسلوب مستدام ولتقليل الضعف الخارجي وتحسين توزيع الثروة وتخفيض مستويات الفقر في المنطقة.

إن الإعلان المتعلق بمنطقة السلام والتعاون في أمريكا الجنوبية، الذي ننظر فيه اليوم، يدخل في هذا الإطار. وهو يعبِّر عن تفاني شعوبنا وتطلعها إلى تحقيق مستقبل مثمر من التعايش السلمي والتعاون الدائم والرخاء.

والإعلان المتعلق بمنطقة سلام وتعاون في أمريكا الجنوبية يشكِّل إطارا لاستعدادنا السياسي للاستمرار في تنفيذ أعمالنا فيما يتعلق بالتنسيق والتعاون، بغية إنشاء منطقة مشتركة لأمريكا الجنوبية.

وتؤكد هذه الوثيقة من جديد الدعائم الأساسية التي يتسم بها مسار منطقتنا في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار، اللذين سبق أن كانا ضمن مبادرات إقليمية ووثائق دون إقليمية كثيرة؛ وهذه الدعائم هي حظر جميع أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، والالتزام بإنشاء نظام للقضاء الكامل والتدريجي على الألغام المضادة للأفراد، وبذل الجهود الحاسمة لتنفيذ توصيات برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وإعلان غواياكيل ثمرة عملية حوار طويلة ومستمرة بين بلداننا حول القواعد الثنائية ودون الإقليمية التي مكنتنا من تهيئة جو من الثقة والاستقرار. ومن أمثلة هذه العملية إعلان السوق المشتركة للجنوب باعتبار بوليفيا وشيلي منطقة سلام، الذي اعتمد في أوشويا عام ١٩٩٨ وإعلان كلاباغوس لعام ١٩٨٩ واتفاق ليما لعام ٢٠٠٢، الذي أنشأ منطقة الأنديز للسلام.

وتفخر البرازيل بانتمائها إلى منطقة خالية من الصراعات الدولية، كما أن مستوى مصروفاتها العسكرية من أقل المستويات بصفة مستمرة، ويوجّه أساسا إلى تعويض المعدات العتيقة.

السيد كابغلي (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أود أولا أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لنظر الجمعية العامة في الإعلان المتعلق بمنطقة سلام وتعاون، الذي اعتمد في غواياكيل، إكوادور، في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

وهذا الإعلان مرفق لتوافق آراء غواياكيل، الذي وضع بمقتضاه رؤساء أمريكا الجنوبية خطة طموحة للتكامل الطبيعي والتمدن وتطوير الهيكل الأساسي دون الإقليمي في

منطقة مصروفاتها على الأسلحة من أقل المصروفات في العالم.

وتعمل بلدان المنطقة دون الإقليمية على بذل جهد مكثّف يرمي إلى توطيد علاقة صداقة مثمرة جدا من خلال تدابير بناء الثقة. وهذا جزء من التغيير في مفهومنا للأمن الدولي، الذي بدأ منذ أن استعادت بلداننا مؤسساتها الديمقراطية.

وفي هذا الصدد، نفهم أن الأمن يمثّل ما يسمح بتوطيد القيم الأساسية، مثل الديمقراطية التمثيلية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون وحرية التجارة. وقد غير هذا المفهوم الأمني الجديد، بالإضافة إلى عمليات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي، الإطار الأمني وأتاح لنا أن نتخلى عن النظر إلى جيراننا كأعداء أو منافسين محتملين وأن نراهم كأصدقاء وشركاء، مما أزال احتمال نشوب الصراعات.

وكانت الأرجنتين رائدة في المبادرة التي يتمثل الهدف منها في إقامة حوار جديد يركّز على التعاون في المنطقة. ولا شك في أهمية السلام لعملية التكامل المادي والاقتصادي والتجاري. وتمثّل منطقة السلام في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي، التي تم اعتمادها في أوشوايا بالأرجنتين في ١٩٩٨، سابقة هامة بصفة خاصة في تهيئة بيئة يظلها السلام والتعاون الأمني في المخروط الجنوبي.

وتتجلى في إعلان منطقة السلام والتعاون بأمريكا الوسطى من جديد، وهذه المرة بشكل شامل، وفي وثيقة سياسية، مختلف الالتزامات التي قطعتها بالفعل بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية من خلال صكوك قانونية. وقد عقدنا العزم على مواصلة العمل لتوحيد هذه الالتزامات وتعزيزها في إطار حوار تجريه اللجنة المعنية بالأمن في نصف الكرة الغربي التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، وهي المسؤولة عن تحليل جميع المسائل المرتبطة بالأمن على نطاق نصف الكرة والنظر فيها.

السيد تالبوت (غيانا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سرور غيانا أن تشترك مع جمهوريات أمريكا الجنوبية الشقيقة في تقديم مشروع القرار A/57/L.7 عن منطقة السلام والتعاون في أمريكا الجنوبية. ونرحب بالمبادرة الجيدة التوقيت التي قام بها وفد بيرو لإدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة، ونؤيد هذه المبادرة.

وكان قادة قارتنا في غواياكيل، في ٢٧ تموز/يوليه من هذا العام، بعد الإشارة إلى الالتزام المقطوع في بيان برازيليا في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بإنشاء منطقة للسلام في جنوب أمريكا، قد أعلنوا إنشاء منطقة للسلام والتعاون في أمريكا الجنوبية، وأعلنوا كذلك، في جملة أمور، أنه:

> ”يُحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول في أمريكا الجنوبية، تمشياً مع مبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية“.

ويمثّل اعتماد هذا الإعلان مرحلة هامة في العلاقات بين بلدان أمريكا الجنوبية. وهو قرار تاريخي تتجلى فيه أفضل تقاليد التفاهم والتعايش السلمي فيما بين شعوب هذه المنطقة.

وتواجه بلداننا في تنفيذه الكثير من التحديات المشتركة، ليس أقلها التأثير الضار الذي يلحق بمجتمعاتنا من جراء استمرار الفقر وعدم المساواة والجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتهديد الإرهاب الدولي. وتنذر هذه المخاطر جميعاً بإلغاء الحريات التي اكتسبت بشق النفس

والقيم التي تعتز بها شعوبنا أيّما اعتزاز. ولا بد من مجابهتها بإصرار وعزم.

و لن يتم اجتياز التحديات التي أشير إليها إلا بالتعاون في أكمل صوره وأكثرها فعالية من جانب جميع المعنيين. وقد قطع قادة قارتنا على أنفسهم من خلال إعلان أمريكا الجنوبية منطقة للسلام والتعاون التزاماً رسمياً بتهيئة الأوضاع الضرورية للنجاح في التصدي لهذه التحديات.

وتؤيد حكومتي الأهداف الموضوعة في إعلان غواياكيل تأييداً كاملاً. ونقف على أهبة الاستعداد للتعاون بشكل كامل مع جميع البلدان في المنطقة وخارجها تعزيزاً للسلام والأمن والتنمية ولرخاء شعوبنا والمنطقة بأسرها بصفة عامة.

لذلك فإننا نتطلع إلى مساهمة الدول في المناطق الأخرى وتعاونها من أجل تحقيق أهداف الإعلان بشأن إقامة منطقة للسلام والتعاون في أمريكا الجنوبية.

السيد بالديس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يرتبط مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة اليوم، والمعنون ''منطقة سلام وتعاون في أمريكا الجنوبية''، ارتباطاً مباشراً ووثيقاً بالمفاهيم الأساسية التي يقوم عليها وجود الأمم المتحدة ذاته وبالسبب في وجودها.

وتنص ديباجة ميثاق المنظمة على أن أحد مقاصدها يتمثل في ''أن نأخذ أنفسنا بالتسامح وأن نعيش معاً في سلام وحسن جوار، وأن نضم قوانا كي نحتفظ بالسلم والأمن الدوليين''. ثم يضيف مقصداً أساسياً آخر هو ''ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها''.

وفي الاجتماع الثاني لرؤساء أمريكا الجنوبية، المعقود في غواياكيل بإكوادر، في ٢٦ و ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢، والذي كرِّس لإقرار توافق آراء غواياكيل بشأن التكامل والأمن والهياكل الأساسية للتنمية، أصدر رؤساء دول أمريكا الجنوبية، وفقاً لمقاصد الميثاق الآنفة الذكر إعلاناً رسمياً يجعل من أمريكا الجنوبية منطقة للسلام والتعاون. وهذا، كما جاء في إعلان الرؤساء، عمل تاريخي تتمثل فيه أفضل تقاليد التفاهم والتعايش السلمي فيما بين شعوب المنطقة ويقصد به أن يصبح جزءاً لا يتجزأ من واقع ملموس في أمريكا الجنوبية.

والتعاون من أجل السلام وإعداد إجراءات مشتركة في مجال الأمن ضروريان للحفاظ على معدل التقدم صوب تحقيق التكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي فيما بين بلدان أمريكا الجنوبية، ولمواصلة تنمية شعوبها ورفاهها.

والحوار المستمر، سواء على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف، أمر جوهري لتهيئة أسس متينة لمناخ من الشفافية والثقة المتزايدتين يحفظ السلام والصداقة بين شعوبنا ويكفلهما. وقد وضح هذا بصفة خاصة في اللحظات التي تعرضت فيها مؤسساتنا الديمقراطية للاختبار نتيجة للأزمات الاقتصادية التي نكبت بها كثير من البلدان في منطقتنا.

وقد ثابرت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بشكل عام، وأمريكا الوسطى بشكل خاص على التزامهما بالسلام والأمن، كما يتضح من المبادرات المتعددة لإحلال الثقة والتعاون على الصعيدين الثنائي ودون الإقليمي. وبعض التجارب في هذا الشأن غير مسبوقة بالفعل، كالأعمال التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بناء على طلب حكومتي الأرجنتين وشيلي، لإعداد منهجية مشتركة معيارية لقياس الإنفاق الدفاعي في البلدين.

وننوه مع الارتياح بأن هذا البرنامج، الذي يطلق عليه أيضاً منهجية قياسية لنفقات الدفاع، قد حظي باهتمام البلدان الأخرى في منطقتنا، مما أدى إلى إجراء محادثات لتطوير عمليات مماثلة. واستناداً إلى وجود منهجيات مشتركة للمحاسبة المتعلقة بالإنفاق الدفاعي وتنفيذ هذه

المنهجيات، من الممكن الوصول إلى المستوى الأمثل للجهود المشتركة الرامية إلى ترشيد النفقات من هذا النوع وخفضها، مما يولِّد مزيداً من الثقة والشفافية على الأصعدة الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية.

السلام والتنمية مفهومان مرتبطان بشكل لا يمكن فصمه. إن رؤساء أمريكا الجنوبية، لدى توقيعهم لاتفاق غواياكيل بشأن التكامل والأمن والبنية التحتية للتنمية، وإصدارهم، في ذلك السياق، إعلان اعتبار أمريكا الجنوبية منطقة سلام وتعاون، لم يفعلوا شيئا أكثر من الاعتراف بأن التهديدات ودواعي القلق والتحديات الأخرى لسلام وأمن الدول ذات طبيعة متنوعة ومتعددة الأبعاد في نطاقها، بما في ذلك الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والصحية والبيئية، ضمن غيرها من الجوانب، التي تتجاوز إلى حد كبير الجانب العسكري التقليدي للمسألة.

ومن هذا المنظور المتعدد الأبعاد، تضطلع المؤسسات العسكرية، بالترافق مع المجتمع المدني، بدور هام في بناء قارة للسلام، تؤدي باتحادها وبتضامنها، دورا نشيطا في النظام الدولي.

أمريكا الجنوبية منطقة لا يزال التعايش السلمي فيها عرفا. وقد ظل الحوار وميزة الأخذ بالخيارات السلمية لتسوية الصراعات القاعدة السائدة فيها.

وعلى مر السنوات تعهدت دول أمريكا الجنوبية بالتزام التحريم الكامل لأسلحة الدمار الشامل في المنطقة وتمسكت بهذا الالتزام. وفي الفترة الأخيرة، فعلنا نفس الشيء فيما يتعلق بتحريم الألغام المضادة للأفراد وتعهدنا بالالتزام بإزالتها في أسرع فرصة ممكنة فضلا عن التزامنا بتنفيذ توصيات برنامج العمل لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

ووفقا لذلك، أولت حكومة شيلي هذه السياسات، التي تعنى بكل من نزع السلاح والقضايا الإنسانية، دعمها القوي والحازم. وساندت بصمود منذ أكثر من عقد تطوير مبادرات في بناء الثقة والشفافية على المستويات الإقليمي ودون الإقليمي والمتعدد الأطراف. وبطبيعة الحال، وقّعت شيلي بشعور كبير بالارتياح على اتفاق غواياكيل بشأن الاندماج والأمن والبنية التحتية للتنمية وعلى إعلان أمريكا الجنوبية منطقة سلام وتعاون.

ونحن نقر بالظروف والحالات المختلفة الموجودة في مناطق أخرى من العالم في مجال السلام والتعاون من أجل التنمية ونأمل أن تكون هذه المبادرة ميزة إضافية وبناءة للمجتمع الدولي برمته في بحثه الجاري عن طرق لتعزيز التعايش السلمي وتنمية ورفاهية الشعوب.

السيدة ريفيرو (أوروغواي) (تكلمت بالاسبانية): ربما ليس لدينا ما نضيفه لما قاله سلفا المتكلمون السابقون. لكننا نفهم أنه في ديناميات العمليات الموجودة في كل منطقة من العالم، ما يهم هو الرؤية التي تتشاطرها بلدان المنطقة. ولهذا السبب تود أوروغواي أن تعرب في هذه المناقشة عن مساندتها الحازمة لإعلان أمريكا الجنوبية منطقة سلام وتعاون، والذي اعتمد خلال الاجتماع الثاني لرؤساء أمريكا الجنوبية في تموز/يوليه الماضي في غواياكيل.

وبالنسبة لأوروغواي لا يمثل إعلان السلام والتعاون هذا هدفا في حد ذاته. إنه، بدلا من ذلك، يتضمن التزاما أوسع كالذي عُبر عنه أصلا في بيان برازيليا لعام ٢٠٠٠. ومن الواضح أن وضع وتنفيذ تدابير بناء الثقة، والمراعاة الكاملة للأدوات الدولية ذات الصلة بترع السلاح النووي والتقليدي، وعدم استخدام التهديد بالسلاح، تشير جميعها بطبيعة الحال إلى إنشاء منطقة سلام تمتد إلى ما وراء حدود فرادى البلدان. لكن يجب أن يكون واضحا أن منطقة سلام

يجب ألا تكون هدفا نهائيا، وإنما، بدلا عن ذلك، بداية شيء أكثر طموحا.

إن الاتصال الجغرافي لبلداننا، الذي أجج الصراع في أوقات أخرى، يجب أن يصبح اليوم عاملا يعزز الوحدة والتعاون. والواقع أن منطقتنا متميزة على الساحة الدولية لأنها تغلبت مرة واحدة وإلى الأبد على المنازعات الحدودية بطريقة سلمية وعن طريق التفاوض، مظهرة روح الوفاق لدينا وتمسكنا بالقانون الدولي. بل إن هذه الروح، رغم أنها توضح أن هناك تصميما حازما على تعزيز الأمن في المنطقة، هي أكثر أهمية في كونها تظهر أن لدينا عمليات تعاونية يجري تنفيذ كثير منها الآن. إن الأولويات الوطنية فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والدفاع عنها، فرديا وجماعيا، هي عناصر مشتركة عديدة لما يمكن أن يسمى بـ ''جدول الأعمال الأمريكي الجنوبي''. وهي ليست مشتركة لأنها تسمى مشتركة، وإنما لأنها تعتبر لا غنى عنها من أجل التوصل إلى حالة من الأمن تتيسر في إطارها عملية إنماء بلداننا.

وتمثل هذه الإجراءات، الرامية إلى توطيد السلام والأمن والتعاون والتنمية، القواعد لذلك الالتزام الأوسع الذي ذكرناه في بداية بياننا. وقد أجرت بلداننا حوارا بشأن الأمن الإقليمي الذي يراعي الجوانب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للمسألة. وتعتقد أوروغواي أن ذلك الحوار هو المسار الطبيعي نحو اندماج إقليمي حقيقي. ويمثل إعلان أمريكا الجنوبية بشأن السلام والتعاون، والذي نأمل أن ينال اعتراف المجتمع الدولي اليوم، خطوة في هذا الاتجاه.

ولا ترى أوروغواي السلام باعتباره مجرد غياب الصراع. إننا نراه كحالة تشمل عناصر إيجابية أخرى مثل الأمن والحرية. وهذه العناصر تحدد السياق الوحيد الذي يسمح لحكوماتنا، المسؤولة عن سعادة ورفاهية شعوبها، بالوفاء بالالتزام الذي أنيط بها ومتوقع منها.

السيد بالديبيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): إنه لشرف لي أن أتكلم بالنيابة عن كولومبيا في جلسة عامة للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة بشأن البند ١٦٧ الذي أدرج في جدول الأعمال بناء على طلب البعثة الدائمة لبيرو.

ويؤيد بلدي، بجانب دول أمريكا الجنوبية الأخرى الشقيقة، مشروع القرار A/57/L.7 الذي يرحب بإعلان رؤسائنا اعتبار أمريكا الجنوبية منطقة سلام وتعاون. ويمثل ذلك الإعلان، الذي اعتمد في غواياكيل بإكوادور في ٢٧ تموز/يوليه، إحدى نتائج بيان برازيليا في ١ أيلول/سبتمبر سنة ٢٠٠٠. وفي تلك الوثيقة اتفق رؤساء أمريكا الجنوبية – من أجل إنماء روح الانسجام والتفهم بين بلداننا، مع مراعاة القرب الجغرافي والقيم المشتركة – على إنشاء تعاون وتضامن إقليمي موسع بغية التعامل مع القضايا الأساسية مثل الديمقراطية والتجارة والبنية التحتية للتكامل. والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجرائم المرتبطة به، وتكنولوجيا المعلومات والمعرفة.

وتقترح بلداننا في ذلك الإعلان، الذي نأمل أن ترحب به الجمعية العامة اليوم، إنشاء منطقة السلام والتعاون في أمريكا الجنوبية على أساس تعزيز آلياتنا للتعاون والتشاور في مجال الدفاع والأمن. وبالنسبة لحكومة كولومبيا، الملتزمة بتنفيذ استراتيجية ديمقراطية للأمن والدفاع لمواجهة الإرهاب ومشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات العالمية التي تموله، يمثل التعاون من جانب المجتمع الدولي بأسره ومن منطقة أمريكا الجنوبية أمرا أساسيا.

ويجب على منطقتنا تعزيز التعاون في مجالات الاستخبارات؛ وعمليات الشرطة؛ ومكافحة الاتجار

بالسلائف الكيميائية وتحويلها إلى غير أغراضها؛ ومكافحة التجارة غير المشروعة بالأسلحة، والذخائر والمتفجرات؛ ومكافحة غسل الأموال، على نحو ما تم الاتفاق عليه في بيان البرازيل، حيث قرر رؤساؤنا إنشاء آلية مشتركة للتشاور الدوري بين المؤسسات المسؤولة عن مكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم ذات الصلة.

ويجب علينا الاضطلاع بجهد إقليمي كبير للتغلب على الاتجار غير المشروع بالمخدرات، لأننا، كما قال الرئيس الكولومبي إوريبي مؤخرا أمام الجمعية العامة، ”لم نتمكن من الاستيلاء إلا على ٢٠ في المائة من المخدرات التي تشحن من بلدنا“. ولا بد من أن نعترف تماما بالمسؤولية المشتركة للبلدان المنتجة، وبلدان العبور، والبلدان المستهلكة – وذلك مبدأ قرر رؤساؤنا قبل سنوات عديدة أنه أساسي في العلاقات والتعاون بين الدول.

وترحب كولومبيا بالحل النهائي الذي وجد للنزاعات على الحدود بين بلدان منطقتنا، ومما مكّن من إعلان أمريكا الجنوبية منطقة للسلم والتعاون. ومع ذلك، لا يزال استقرارنا الديمقراطي وسلامة النظم والهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلداننا تواجه تهديدات خطيرة، مثل الإرهاب، والفساد والفقر المدقع. ولهذا فإننا، شأننا شأن البلدان الأخرى، نعتقد أنه ينبغي تعزيز الديمقراطية في أمريكا اللاتينية من خلال مواصلة تعزيز وحماية حكم القانون وحقوق الإنسان.

واستراتيجية الدفاع والأمن الديمقراطي التي اعتمدتها كولومبيا لمكافحة العنف في البلد تهدف إلى ترسيخ حكم القانون وضمان حقوق الإنسان لجميع الكولومبيين: مزارعينا، حتى لا يشردوا من أرضهم؛ ورجال أعمالنا، حتى لا يكونوا ضحية للاختطاف؛ وصحفيينا، حتى لا يهددوا؛ وقادة العمل لدينا، حتى يمارسوا واجباتهم بحرية؛ والمدافعين عن حقوق الإنسان في بلدنا، حتى يعملوا بدون تخويف.

والأمن الديمقراطي، كما قال الرئيس أوريبي، يهدف إلى حماية كل المواطنين في أمة تعددية منفتحة للمناقشة الأخوية المبدعة – أمة يمكن أن تعول على تضامن إخوتها في أمريكا الجنوبية في نضالها ضد العنف والإرهاب.

ولهذا السبب، نرحب اليوم بمنطقة أمريكا الجنوبية للسلم والتعاون، لأننا نعتبرها التزاما موطد العزم بمكافحة مهددات أمن دولنا – التزاما بالعمل المنسق والاستراتيجيات المشتركة المتسقة لنواجه معا تلك التهديدات الخطيرة لأمن بلداننا ولاستقرار منطقتنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/57/L.7.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/57/L.7؟

اعتمد مشروع القرار A/57/L.7 (القرار ١٣/٥٧).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أيضا أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١٦٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.